نحو اللغة العربية الوظيفي في مقاربة أحمد المتوكل
الاستلزام التَّخاطبي أنموذجا

محمد يزيد سالم
جامعة باتنة ـ1ـ الجزائر
البريدالإلكتروني : yazidsalem915@ yahoo.com

أ.د.بلقاسم دفه
جامعة باتنة ـ1ـ الجزائر

2017-10-12 2019-01-01

ملخص :

تروم هذه الدِّراسة الوقوف على إسهام أحمد المتوكِّل في بعض كتاباته التي تسعى إلى اختبار درجة كفاية بعض ما اقترحه المفكرون اللغويون العرب القدامى في مجالات متعددة ، و إلى أيِّ حد يمكن الأخذ بما اقترحوه ، و ممّا عرض له في هذا الصدد ظاهرة الاستلزام التخاطبي التي نظر فيها من خلال اقتراحات السكاكي لهذه الظاهرة ، حيث أنَّه حاول أن يوازن و يستظهر ما بينها و بين الاقتراحات المعاصرة .

الكلمات المفتاحية : الاستلزام ؛ التخاطب ؛ النحو ؛ الوظيفة ؛ المقاربة ؛ الكفاية .

Abstract :

This study aims to examine the contribution of Ahmad Al-Mutawakil in some of his writings which seeks to test the adequacy of some of the suggestions made by the old Arab linguists in various fields, and to what extent that we can take what they proposed, he has been presented in this regard the phenomenon of Conversational implicature that he looked at it Through Al Skaki's suggestions for this phenomenon, as well he tried to balance and find out the relation between it and the modern proposals.

Keywords: implicature; discourse; grammar; function; approach; adequacy .

تمهيد :

يتَّسم العصر الحديث بتلاقح الأفكار، وتبادل الخبرات في الميادين كافة ، ومنها الدِّراسات اللِّسانيَّة الحديثة التي تسعى إلى التَّطور وإيجاد أحدث النَّظريات في البحث اللُّغوي ، لتكون اللُّغة مسايرة لحركة التَّطور السَّريع، ومعبِّرة عن الأعراض المختلفة ، وقد شهد الدَّرس اللُّغوي محاولات جادة للتَّطور في ضوء التغيُّر الشَّامل الذي تشهده الحياة، ونتيجة لتبادل الآراء والخبرات، فإنَّ الدَّرس اللُّغوي العربي قد أعطى للغربيين كثيرا من الأسس التي بنوا عليها نظرياتهم الحديثة لما بلغه من التَّطور والنُّضج خلال قرون طويلة من البحث والدّراسة، كما استقى كثيرا من المجددين العرب آرائهم من المناهج الغربية الحديثة .

و تبعا لذلك تمَّت في نطاق اللِّسانيات قراءات عديدة متباينة ، فضلا عن بحوث تراوحت بين التَّنظير و التطبيق ، رامت الانخراط في هذا الفكر و الخوض فيه بقصد الوقوف على القيمة العلمية ، و استكناه أدواته المنهجية سواءً في حيِّز التَّصوُّر

النَّظري أو على المستوى الوظيفي التَّطبيقي ، رغبة في استثمارها في حلِّ الإشكالات العلمية التي تفرض نفسها حاضرا و مستقبلا . و عليه سيحاول هذا البحث الاشتغال ـ في إطار الطرح أعلاه ـ على ظاهرة لصيقة باللُّغات الطبيعية ، و تشكِّل إحدى خصائصها الأساسية ، و هي ظاهرة الاستلزام التَّخاطبي .

1ـ الاستلزام التَّخاطبي(Conversational Implicature):

أ ـ نشأته : تعدُّ ظاهرة الاستلزام التَّخاطبي ظاهرة لصيقة باللُّغات الطبيعيَّة ، و هي تؤسِّس لنوع من التَّواصل ، الذي يمكن وسمه بالتَّواصل غير المعلن أو (الضمني) ، بحجة أنَّ المتكلِّم ـ في كثير من الأحيان ـ يقول كلاما و يقصد كلاما آخر ، كما أنَّ المستمع يسمع كلاما و يفهم غير ما سمع ، و هذا يعني أنَّ تأويل المعنى لا يتمُّ بشكل إعتباطي و إنَّما توجهه مجموعة الظروف و الملابسات المحيطة بالخطاب ، من متكلمين و سياق و مقاصد إلى غير ذلك . و من هنا بدأ البحث اللِّساني ينحُ منحى متميِّزا ، فلم يعد الاهتمام منصبا على وضع نظريات للخطاب ؛ و إنَّما صار يُعنى بعملية التَّخاطب في حدِّ ذاته[1].

هذا و تعتبر دراسات و أبحاث الفيلسوف اللُّغوي " بول جرايس " (1913 ـ 1988م) التي ألقاها في جامعة " هارفارد " سنة (1967م) بعنوان (المنطق و الحوار) ، و محاضرات سنة (1971م) بعنوان (الافتراض المسبق و الاقتضاء الحواري) ، المنطلق الرئيس لنشأة مصطلح " الاستلزام التَّخاطبي " ، فقدم فيها بإيجاز تصوُّره لهذا الجانب من الدَّرس و الأسس المنهجيَّة التي يقوم عليها ، ثمَّ تتابعت أبحاثه النَّظرية و التَّطبيقية لتلك الظاهرة ، في عامي (1978م و1981م) ، حيث يذهب " جرايس " إلى أنَّ العمليَّة التَّواصلية قائمة أساسا على مبدأ عام أسماه (مبدأ التَّعاون الحواري) ، إذ يعدُّ توافر هذا القيد أساس نجاح العملية التواصلية ، و يؤدي اختلاله إلى فشل الفعل اللُّغوي ، و بالرُّغم من أنَّ أبحاثه قد تعتريها بعض عوامل النَّقص من جهة و عدم الإحكام من جهة أخرى ؛ إلا أنَّها تعدُّ اللبنة الأولى التي بنى عليها المخالفون له النَّظرية كاملة فيما بعد[2].

و قد نتج عن اهتمام الدَّارسين فيما بعد ربط مفهوم الاستلزام التَّخاطبي بمفهوم القدرة الإنجازية ، إذ كان ذلك مُدخلا اعتمدته الفرضية الإنجازية لاقتراح كيفية التَّمثيل للقوة الإنجازية بواسطة الاجراءات التوليديَّة [3].

ب ـ تعريفه :

يقصد به أنَّ الناس في حواراتهم قد يقولون ما يقصدون ، و قد يقصدون أكثر ممَّا يقولون ، فالمراد به ، فما يقال **هو** ما تعنيه الكلمات و العبارات لقيمها What is meantوما يقصدwhat is Saidإيضاح الاختلاف بين ما يقال

---

[1] ـ ينظر : العياشي أدراوي ، الاستلزام الحواري في التَّداول اللِّساني ، من الوعي بالخصوصيات النوعية للظاهرة إلى وضع القوانين الضابطة لها ، منشورات الاختلاف ، دار الأمان ، الرِّباط ، ط1 ، 1432هـ / 2011م ، ص 7 ـ 8 .

[2] ـ ينظر : عبد المجيد جحفة ، مدخل إلى الدلالة الحديثة ، دار توبقال للنشر، المغرب ، ط1 ، 2000م ، ص 30،31 .

[3] ـ نادية رمضان النجار ، الاتجاه التداولي و الوظيفي في الدرس اللغوي ، ط1، 1434هـ / 2013م ، ص 79.

، وما يُقصد هو ما يريد المتكلِّم أن يبلغه للسَّامع علىنحوٍ غير مباشر ، اعتمادا على أنَّ Face Values اللَّفظيَّة السَّامع قادر على أن يصل إلى مراد المتكلِّم بما يتاح له من أعراف الاستعمال ، ووسائل الاستدلال ، و هو ما يعرف بـ " الاستلزام التخاطبي "[4]. و يتبيَّن ذلك من خلال المحادثة التالية : (أ) لم يبق لديَّ أي بنزين . (ب) توجد محطَّة على بعد أمتار .

نلاحظ من حوار (أ) أنَّ المراد ليس إخبار السامع عن نفاذ ما لديه من بنزين ، و إنَّما يقصد طلب المساعدة ، و هي المعنى الضمني ، و من ثمَّة جاء حوار (ب) ملتزما بالتَّعاون ، فأخبره بأنَّ هناك محطة لبيع البنزين توجد على مسافة قريبة ، كما أنَّها مفتوحة و تبيع البنزين ، و هكذا تفسير المعاني الضمنيَّة ، بأنَّها جوانب مقاصديَّة في المعنى ، و لها خاصيَّات واضحة الملامح ، و هي مستقاة من المعنى المباشر حسب استعماله في سياق محدد مشترك بين المتكلِّم و المستمع[5].

و يرى الباحث ما يراه الدكتور" عبد الفتاح الحموز "في أنَّ المراد بمصطلح " الاستلزام التَّخاطبي " ، هو ما يقتضيه الحوار من عوامل تجعله مؤثِّرا لكي يضبط علاقة المعنى الصَّريح بالمعنى المستلزم مقاميًّا ، و هو المعنى الذي يفرضه المقام بما فيه من ظروف ، و مؤثِّرات ، أو هو الانتقال من المعنى الصريح إلى المعنى المستلزم في الحوار بالاتكاء على بعض العوامل[6].

ج ـ أنواعه : نظر " جرايس " فرأى أنَّ الاستلزام نوعان :

1ـ استلزام عرفي : و يقوم هذا النَّوع من الاستلزام على ما تعارف عليه أصحاب اللُّغة من استلزام بعض الألفاظ دلالات بعينها لا تنفك عنها مهما اختلفت بها السياقات و تغيَّرت التَّراكيب . من ذلك مثلا في الانجليزية (But) ، و نظيرتها في اللغة العربية (لكن) فهي هنا و هناك تستلزم دائما أن يكون ما بعدها مخالفا لما يتوقعه السَّامع مثلا :" My friend poor but honest. ". و مثل : زيد غني و لكنَّه بخيل

2ـ استلزام تخاطبي (حواري) : و هو متغيِّر دائما بتغيُّر السياقات التي يرد فيها ، و له خصائص تميِّزه عن غيره من أنواع الاستلزامات الأخرى[7].

للاستلزام التَّخاطبي عدَّة خصائص يتميَّز بها ، بمكن إجمالها فيما يلي :

1ـ الاستلزام التَّخاطبي يستدعي المعنى الضمني غير المباشر في مدَّة زمنيَّة أقل ممَّا يتطلبه تمحص المعنى المباشر ، و يظهر ذلك في قصد المتكلِّم في المثال التَّالي :

(أ1) ـ إنَّ الجوَّ بارد حقًّا هنا ، و هذه النافذة مفتوحة .

(أ2) ـ أغلق النافذة من فضلك .

---

[4] ـ محمود أحمد نحلة ، آفاق جديدة في الدرس اللُّغوي المعاصر ، دار المعرفة الجامعية ، (د . ط) ، 2002م ، ص 33.

[5] ـ ج ب براون و ج يول ، تحليل الخطاب ، ترجمة و تعليق : الدكتور محمد لطفي الزليطي و الدكتور منير التريكي ،النشر العلمي و المطابع ، الرياض ، (د . ط) ، 1418هـ / 1997م ، ص 41 ، 42 .

[6] ـ عبد الفتاح الحموز ، نحو اللغة العربية الوظيفي ، دار جرير للنشر و التوزيع ، ط1، عمان ، 1433هـ/2012م ، ص575.

[7] ـ ينظر : محمود أحمد نحلة ، آفاق جديدة في الدرس اللُّغوي المعاصر، ص 33.

فالذي يلاحظ أنَّ الجملة الثانية قد عبرت عن مقصد المتكلِّم من الجملة الأولى ، و من ثمَّة فعلى السَّامع أن يستنتج مراد المتكلِّم من الجملة الأولى (صيغة طلب غير مباشر) فيستجيب لطلبه[8].

2 ـ تناسب حقائق يفترض أنَّ للمرسل إليه علما مسبق (بديهيات مشتركة أو وقائع خاصة ترجع إلى معارفه السالفة) ، و تكون ضربا من الأرضية تنبني عليها المنطوقات (التي من شأنها على العكس أن تناسب معلومات جديدة) ، و تضمن اتساق الخطاب ، في الحين الذي تتعهد فيه المنطوقات بتقدمه . و بهذه الصِّفة يتكفَّل بها ضرب من الصوت الجماعي و تتعلق حسب " ديكرو "بتعدُّد الأصوات التَّلفظيَّة[9].

3ـ الاستلزام التخاطبي ممكن إلغاؤه ، و يتم ذلك إذا عمد المتكلِّم إلى إضافة ما من شأنه أن يسدَّ الطريق أمام المخاطب حين تهيئه للدخول في عملية التَّأويل بغية الوقوف على المعاني الضمنية للعبارة ، و مثال ذلك أن يقول شخص لكاتب ما : " لم أقرأ كل كتبك " ، فهذا الكلام يستلزم أنَّ هذا الشَّخص قد قرأ بعض الكتب لهذا الكاتب ، لكنَّه لو قال : " في الحقيقة لم أقرأ أيَّ من كتبك " ، فإنَّه في هذه الحالة يكون قد ألغى الاستلزام ، و إمكان الإلغاء هذا هو أهم اختلاف بين المعنى الصريح و المعنى الضِّمني ، و هو الذي يُمكن أن ينكر ما يستلزمه كلامه[10].

4 ـ الاستلزام التَّخاطبي متَّصل بالمعنى الدلالي لا بالصيغة اللُّغويَّة التي قيل بها ، فلا ينقطع مع استبدال المفردات و العبارات بأخرى ترادفها ، و يظهر ذلك في الحوار الذي وقع بين أختين :

(أ) ـ لا أريدك أن تتسللي إلى غرفتي على هذا النَّحو .

(ب) ـ أنا لا أتسلَّل ، و لكن أمشي على أطراف أصابعي ، خشية أن أُحدث ضوضاء ، فبالرغم من تغيُّر الصيغة في قول (ب) فإنَّ ما يستلزمه القول من عدم الرِّضا عن هذا السلوك لا يزال قائما .

5 ـ الاستلزام يتغيَّر بتغيُّر السياقات التي يرد فيها ، فالتَّعبير الواحد يؤدي إلى استلزامات مختلفة ، فإذا سألت طفلا يحتفل بعيد ميلاده : (كم عمرك ؟) ، فهو طلب للعلم ، و إذا سألت السؤال نفسه لصبي عمره خمسة عشر عاما ، فقد يستلزم السؤال مؤاخذة له على نوع من السلوك لا ترضاه له ، و مثل ذلك أن يقول رجل سُرِق متاعه يوم العيد : (تلك أفضل هدية) ، و من الممكن أن يقول هذه العبارة نفسها رجلٌ تلقى رسالة من صديق قديم يوم العيد ، أو طالبٌ بُشر بنجاحه ... إلخ .

---

[8] ـ ج ب براون و ج يول ، تحليل الخطاب ، ص 306 .

[9] ـ باتريك شارودودو ، دومنيك منغنو ، معجم تحليل الخطاب ، ترجمة: عبد القادر المهيري و حمادي صمود ، دار سيناترا ، تونس،(د. ط) ، 2088م ، ص 455.

[10] ـ محمود أحمد نحلة ، آفاق جديدة في الدرس اللُّغوي المعاصر ، ص 38.

6ـ الاستلزام يمكن تقديره ، و المراد أنَّ المخاطب يقوم بخطوات محسوبة حتى يصل إلى ما يستلزمه الكلام من معاني ضمنية ، و يكون ذلك في مثل العبارات الاستعارية ، و الكنائية ، حينما ينطلق المخاطب من الصيغة الحرفية للعبارة التي سمعها ليصل إلى المعنى الضمني الكامن وراء تلك الصيغة اللَّفظية ، نحو قول المتكلِّم : (فلانٌ أسدٌ) ، فيفهم السامع أنَّ المتكلَّم أراد أن يكسب هذا الشخص بعض صفات الأسد كالقوة و الشجاعة ، و هذا ما يستلزمه القول فيتحقق لدى السامع[11].

و هذه الخصائص المختلفة كانت و لا تزال موضوع نقاشات حادَّة بين المختصين في علم الدلالة و التداولية، فهي إشكالية بقدر ما يمكن أن تكون المستلزمات عرضة لمختلف أشكال " المناورات " ، و بقدر ما لا تتصرف كل أنماط المستلزمات بنفس الطريقة . ذلك أنَّ مجموعة المستلزمات الواسعة تشمل أقساما فرعية تتقابل بحسب:

أـ طبيعة المحتوى الاستلزامي : استلزامات وجوبية (العبارات المعرفية المستلزمة لوجود مرجعها) ، مستلزمات فعلية أو ضد فعلية (بطرس يعرف أنَّ " ق " يستلزم صدق " ق " بينما يتخيل بطرس أنَّ " ق " تستلزم على العكس كذب " ق ") ، مستلزمات تداولية (مرتبطة بشروط نجاح فعل اللغة ، مثال ذلك : " أغلق الباب " تستلزم أنَّ هناك بابا و أنَّه مفتوح زمن التَّلفظ بالقول) ... إلخ .

ب ــ طبيعة الحامل الدال المسؤول على المستلزم :دال معجمي (مثال أفعال التحويل " توقف بطرس عن التدخين " ، و " شرع بطرس في التدخين " يستلزمان على التَّوالي " بطرس كان يدخن في السَّابق "، و" بطرس لم يكن يدخن في السابق ") ، الرَّوادف و الرَّوابط (مازال ، و لكن ، و حتى ... إلخ) بنية تركيبية (نحو الأمثلة المتفرِّعة : " إنَّما الذاهب بطرس " يستلزم أنَّ " بعضهم ذهب " ، أو استفهامات المكوِّن " متى تغادر؟ " ، تستلزم تغادر ، و " لماذا لم تعد تحبني ؟ " تستلزم " لم تعد تحبني " ، و هي قضية تستلزم هي نفسها حسب آلية مشهود بصحتها جيدا و هي الاحتضان الاستلزامي " كنت تحبني من قبل "[12].

يعتمد الاستلزام التَّخاطبي في انتاجه على خرق أحد مبادئ التَّعاون الحواري عند "جرايس"[13]، و صيغة هذا المبدأ هي :

---

[11] ـ المرجع نفسه ، الصفحة نفسها .

[12] ـ ينظر : باتريك شارودودو ، دومنيك منغنو ، معجم تحليل الخطاب ، ص 455ـ 456.

[13] ـ لقد عرف المبدأ التداولي الأوَّل للتَّخاطب باسم " مبدأ التعاون " ، وورد نص هذا المبدأ في اللِّسانيات الحديثة عند الفيلسوف الأمريكي " بول جرايس " ، إذ ذكره لأول مرة في دروسه المعنونة بـ " محاضرات في التَّخاطب " ، ثمَّ ذكره ثانيا في مقابلته الشهيرة " المنطق و التَّخاطب " . ينظر : طه عبد الرحمن ، اللسان و الميزان أو التكوثر العقلي ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، ط1 ، 1988م ، ص 238 .

[14] ـ طه عبد الرحمن ، أصول الحوار و تجديد علم الكلام ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، المغرب ، ط2 ، 200م ، ص 73 .

[15] ـ فيليب بلانشيه ، التداولية من أوستين إلى غوفمان ، ترجمة : صابر حباشة ، دار الحوار للنشر و التوزيع ، اللاذقية ، سوريا ، ط1 ، 2007م ، ص 84 ـ85 .

" ليكن اندفاعك في الكلام على الوجه الذي يقتضيه الاتجاه المرسوم للحوار الذي اشتركت فيه "[14]. فبيَّن أنَّ هذا المبدأ يوجب أن يتعاون المتكلِّم و المخاطب على تحقيق الهدف المنشود من الحديث الذي دخلا فيه ، و قد يكون هذا الهدف محددا قبل دخولهما في الكلام ، أو يحصل تحديده أثناء هذا الكلام .

و هذه المبادئ التي تتوقع أن يكون المتكلِّم و المتلقي متعاونين في كون الحوار بينهما يتَّصف بـ :

1 ـ العلاقة المباشرة : ينبغي أن يكون حوارك ذا علاقة مباشرة بالموضوع ؛ بمعنى أن تجعل مشاركتك في الحديث مرتبطة بالإطار الحالي للموضوع .

2 Quantity ـ مبدأ الكم : عليك أن تجعل مشاركتك في الحديث بالقدر المطلوب ؛ أي أن يتضمن حديث المعلومات الضرورية دون زيادة ولا نقصان .

3Quality ـ مبدأ الكيف : و القصد منه منع ادِّعاء الكذب ، و هو مبدأ يتَّصل بالصدق ؛ أي لا تقول ما ليس عندك دليل عليه[15].

4Relation ـ مبدأ العلاقة أو المناسبة Relevance : اجعل كلامك مناسبا ؛ أي أن يكون كلامك مناسبا لسياق الحال .

5ـ مبدأ الطريقة : و معناه أن تكون واضحا محددا موجزا متجنِّبا للغموض و اللُّبس و يتفرَّع هذا المبدأ إلى : **أ ـ الوضوح** : حيث يجب أن يكون خطابك واضحا في قصده .

ب ـ تجنب الغموض و الإبهام : و يكون ذلك بالابتعاد عن الكلمات الملتبسة التي تحمل معانٍ مختلفة في سياقات مختلفة .

ج ـ الإيجاز : و يكون ذلك بتركيز المخاطب على ما يجب أن يقال .

د ـ التَّرتيب : و المقصود به ترتيب المفردات في الخطاب ، و بضرورة عرض ما يريده المتكلِّم من معلومات كما يطلبها الآخرون .

و قد مثَّل " محمود أحمد نحلة " بأمثلة توضيحية لكيفية خرق تلك المبادئ سنعرضها فيما يلي :

1ـ في حوار يجري بين أم (أ) وولدها (ب) :

أ ـ هل اغتسلت ووضعت ثيابك في الغسالة ؟

ب ـ نعم اغتسلت .

في هذا الحوار خرق أو انتهاك لمبدأ الكم ؛ لأنَّ الأم سألته عن أمرين ، فأجاب عن واحد و سكت عن الثاني ؛ أي أنَّ إجابته أقل من المطلوب ، و يستلزم هذا أن تفهم الأم أنَّه لم يضع ثيابه في الغسالة ، و أنَّه لم يرد أن يجيب بنعم حتى لا تشتمل الإجابة شيئا لم يقم به ، و لم يرد أن يواجهها بتقاعسه عن وضع ثيابه في الغسالة .

2 ـ في حوار بين تلميذ (أ) و أستاذ (ب) ، و كلاهما إنجليزي :

أ ـ طهران في تركيا ، أليس هذا صحيحا يا أستاذ ؟

ب ـ طبعا ، و لندن في أمريكا !

في هذا الحوار انتهك الأستاذ مبدأ الكيف ، الذي يقتضي ألا يقول إلاَّ ما يعتقد صوابه ، و ألا يقول ما لا دليل عليه . و قد انتهكه الأستاذ عمدا ، ليظهر للتلميذ أن إجابته غير صحيحة ، و يؤنبه على جهله بشيء ، كهذا ، و التلميذ قادر على الوصول إلى مراد الأستاذ ؛ لأنه يعلم أن لندن ليست في أمريكا ، وذلك يستلزم أن الأستاذ يقصد بقوله شيئا غير ما تقوله كلماته ، وهو أن قول التلميذ غير صحيح .

3 ـ في حوار بين رجلين :

أ ـ أين زيد ؟

ب ـ ثمَّة سيَّارة صفراء تقف أمام منزل عمرو .

وما قاله (ب) بمعناه الحرفي ليس إجابة عن السؤال ، فهو ينتهك مبدأ العلاقة المناسبة بالموضوع ، و لكن السامع في ضوء المبادئ الأخرى ، للتعاون يسأل نفسه ما هي العلاقة الممكنة بين وقوف سيارة صفراء أمام منزل عمرو ؟ و سؤاله عن مكان زيد ، ثم يصل إلى أنَّ المراد بهذا القول إبلاغه رسالة مؤداها أنَّه إذا كانت لزيد سيارة صفراء فلعله عند عمرو .

4 ـ في حوار بين رجلين :

أ ـ ماذا تريد ؟

ب ـ قم ، و اتجه إلى الباب ، وضع المفتاح في القفل ، ثمَّ أدره ناحية اليسار ثلاث مرات ، ثمَّ ادفع الباب برفق .

وواضح أنَّ فيما قاله (ب) انتهاكا لمبدأ من مبادئ الطريقة ، و هو " أوجز " إذا كان يكفي أن يقال : " افتح الباب " ، و إذا نظرنا إلى هذا القول في ضوء تحقق مبادئ الحوار الأخرى ، كان لابدَّ أنَّ المتكلِّم يحاول به وجها غير ما يظهر ، وقد يكون مؤاخذته على ما يتميَّز به من بطءٍ و تكاسل[16].

و من خلال تتبع القراءة لهذه المبادئ و الأسس التي وضعها "جرايس" و فصَّل القول فيها ، نجدها تتجانس و تجتمع مع عناصر العملية التَّخاطبية الأربعة الرئيسية وهي : المخاطِب(المتكلِّم) ، و المخاطَب (المستمع) و الخطاب (الرِّسالة) ، وسياق الحال (الموقف الخارجي) ، و لكن بعض هذه المبادئ يتعلق بالمخاطِب (مبدأ الكم) و بقدراته و إمكاناته الحوارية ، و بالمخاطَب(مبدأ الطريقة) في كيفية استقباله للخطاب بتفكيك و إيضاح لبسها و غموضها ، و بالخطاب (مبدأ الكيف) ، بما يتسم به من السمات المفهومية و المستعملة خطابيا ، و بالموقف الخارجي (مبدأ العلاقة) ، الذي هو حلقة وصل لتسيير و إحكام ربط الخطاب بين المخاطِب و المتلقي[17].

---

[16] ـ ينظر : محمود أحمد نحلة ، آفاق جديدة في الدرس اللُّغوي المعاصر ، ص36، 37.

[17] ـ ينظر : فيلي ساندرس ، نحو نظرية أسلوبية لسانية ، ترجمة : الدكتور خالد محمود جمعة ، دار الفكر للتوزيع ، دمشق ، ط1 ، 1424هـ / 2003م ، ص 36 ، 37 .

و يمكن توضيح العلاقة بين مبادئ "جرايس"، و عناصر العملية التَّخاطبيَّة بالمخطط التَّالي[18] :

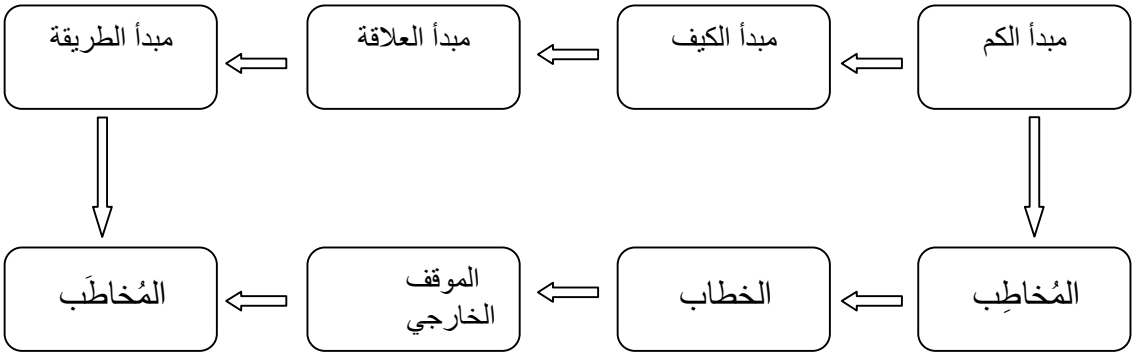

و يبقى أنَّ للسياق دخلا قويا و دورا مميَّزا في تسهيل عملية المحادثة أو الحوار للبلوغ إلى العمل غير المباشر، و لا سيما إذا علمنا أنَّ هذه المبادئ ليست إلاَّ جزءا من مبادئ اجتماعية ، ترتب معانيها و تُخيَّر لتناسب سياقها الظرفي الاجتماعي الذي يقال فيه الكلام[19] .

و لا يخفى أنَّ مبدأ " التعاون الحواري" قد فتح الباب واسعا في تطوير التداوليات اللُّغوية ، و تنويع الدراسات المتعلِّقة بموضوع التَّواصل الإنساني ، لكن الاعتراضات التي وردت على هذا المبدأ و التعديلات التي أُدخلت عليه بلغت النهاية في الكثرة ، بيد أنَّه لا يستوقفنا من ذلك في هذا الموضع إلاَّ اعتراض واحد ، و هو أنَّ مبدأ التعاون و القواعد المتولدة منه لا تضبط إلاَّ الجانب التبليغي من التخاطب ، أمَّا الجانب التهذيبي منه ، فقد أُسقِط اعتباره إسقاطا ، و لا يفيد في دفع هذا الاعتراض أن يقال : إنَّ " جرايس " قد أشار إلى هذا الجانب في عبارته التي جاء فيها : " هناك أنواع شتى لقواعد أخرى ، جمالية و اجتماعية و أخلاقية ، من قبيل لتكن مؤدبا التي يتبعها عادة المتخاطبون في أحاديثهم ، و التي قد تولد معاني غير متعارف عليه "[20]. فعلى الرُّغم من ذكر " جرايس " لجانب التهذيب من المخاطبة في هذه الإشارة ، فإنَّه لم يهتم به ؛ وذلك للأسباب الثلاثة التَّالية [21]:

أ ـ أنَّه لم يفرده بالذكر ، بل جمع معه الجانب التَّجميلي و الجانب الاجتماعي ؛ بوصف هذه الجوانب جميعا لا تستجيب للغرض الخاص الذي جُعِل للمخاطبة ، ألا و هو نقل الخبر على أوضح وجه .

ب ـ أنَّه لم يتفطن إلى أنَّ الجانب التهذيبي قد يكون هو الأصل في خروج العبارات عن الفائدة الحقيقية أو المباشرة للمعاني .

---

[18]ـ ينظر : هيثم محمد مصطفى ، بين نظرية السياق ونظرية الاستلزام الحواري مقاربة تداولية ، ضمن كتاب : التداولية في البحث اللغوي و التقدي ، تحرير : بشرى البستاني ، مؤسسة السياب للطباعة و النشر و التوزيع ، ط1، لندن ، 2012م ، ص 260.

[19]ـ ينظر : ـينظر :سالم محمد الأمين الطلبة ، الحجاج في البلاغة المعاصرة ، بحث في بلاغة النقد المعاصر ، دار الكتاب الجديدة المتحدة ، بيروت لبنان ، ط1 ، 2008م ، ص 168 .

[20] ـ ينظر : طه عبد الرحمن ، اللسان و الميزان أو التكوثر العقلي ، ص 239.

[21]ـ نادية رمضان النجار ، الاتجاه التداولي و الوظيفي في الدرس اللغوي ،ص82.

ج ـ أنَّه لم يبيِّن كيف لنا أن نباشر وضع القواعد التهذيبية ، و لا كيف يمكن أن نرتِّبها مع القواعد التبليغية .

ذكر المتوكِّل أنَّ المقاربة الوظيفيَّة تقوم على مبادئ عامة أهمها :

1 ـ أنَّ هذه المقاربة تتعامل مع اللغة على أنَّها وسيلة التواصل في المجتمعات البشرية ، على الرغم من أنَّ التواصل يتحقَّق بوسائل أخرى كالإشارة ، و غيرها من الإشارات غير الجسدية ، وهي وسائل لا ترقى قوة و دقة إلى مكانة التَّواصل اللغوي عنده[22].

2 ـ أنَّ التواصل الناجح يكمن في اختيار العبارة ، أو التركيب اللغوي المطابقين لسياق استعمالهما مقاليا ، و مقاميًّا .

3ـ أنَّ التركيب اللغوي يسهم في تكوينه ، أو تركيب الفحوى القضوي ، و الغرض منه (إخبار ، أو استفهام ، أو أمر ، أو غير ذلك) ، و موقف المتكلِّم من الفحوى القضوي .

4 ـ أنَّ وظيفة اللغة التواصلية التي تتحكَّم في بنية اللغة يمكن أن تسهم في تطورها كما يُتوقع .

5 ـ ما يمكن أن يمتلكه المتكلِّم ، و السَّامع من القدرة اللغوية اكتسابا ، قدرة تسهم في تمكُّنه من تكوين تراكيب سليمة لغويا لا حصر لها ، على أنَّ هناك فرقا بين التيارين الصوري (النحوي التقليدي) ، و الوظيفي في قدرة المتكلم ، و السامع و فحوى هذه القدرة ، و هو فرق يكمن في التيار الصوري محصورة في التَّمكن من استيعاب القواعد الصرفية ، و التركيبية ، و الدلالية ، و الصوتية ، و قد تزاد على القدرة اللغوية قدرة تداولية مفصولة عن القدرة اللغوية تماما ، على أنَّ القدرة اللغوية وحدها تعدُّ موضوعا للدرس اللغوي ، و التيار الوظيفي على خلاف ما يدور في فلكه التيار السابق من حيث إنَّ هاتين القدرتين متلازمتان لا ينفصمان[23].

6 ـ أنَّ نسق اللغة (اللغة بنظامها الصرفي ، والتركيبي ، و الدلالي ، و الصوتي) يرتبط ارتباطا وثيقا بنسق استعمالها ، و هي مسألة تتبدى من حيث أنَّ نسق الاستعمال ليتحكم في مواضع كثيرة في تحديد قواعد النَّسق اللغوي معجميا ، و دلاليا ، وصرفيا ، و تركيبيا ، و صوتيا ، على أنَّ هذه القواعد تعدُّ من الموضوعات التي تهتم بها اللغويات الاجتماعية ، و أنَّ المتكلِّم في أي مجتمع من المجتمعات يختلف عن غيره ممَّن هم في مجتمعه في اختيار التَّراكيب اللُّغوية على وفق المخاطب : جنسه ، و عمره ، و مكانه الجغرافي ، ووظيفته الاجتماعيَّة .

7 ـ أنَّ ما يجمع بين اللغات بعض الوظائف سواءً أكانت هذه اللُّغات مختلفة ، أو متفقة في التَّراكيب التي يتكأُ عليها في تحقيق هذه الوظائف ، كما في تصحيح المعلومات الذي يعدُّ إحدى الوظائف الكلِّية تتحقق على وفق أنماط هذه اللغات بواسطة الرُّتبة ، أو صُرُفات خاصة ، أو تراكيب مخصوصة[24] .

و قد حاول " أحمد المتوكل " أن يبيِّن إسهام العرب في الاستلزام التَّخاطبي على وفق ما مرَّ مكتفيا بما توصَّل إليه " السكاكي " في هذه المسألة ؛ لأنَّه ينماز ـ حسب رأيه ـ عمَّا توصَّل إليه الآخرون فيها : " عن باقي ما ورد في وصف الظاهرة بأنَّها تجاوز

---

[22]ـ ينظر : عبد الفتاح الحموز ، سيميائية التواصل و التفاهم في التراث العربي القديم ، دار جرير للنشر و التوزيع ، عمان ، (د . ط) ، 2011م ، ص 28.

[23]ـ عبد الفتاح الحموز ، نحو اللغة العربية الوظيفي،ص28،29.

[24] ـ المرجع نفسه ،ص 29.

الملاحظة الصَّرف ، و تحمل أهم بذور التَّحليل الملائم للظاهرة ؛ أي التَّحليل الذي يضبط علاقة المعنى الصَّريح بالمعنى المستلزم مقاميًّا ، و يصف آلية الانتقال من الأوَّل إلى الثاني بوضع قواعد استلزامية واضحة ، هذا بالإضافة إلى ميزة أخرى ، و هي أنَّ تقعيد السكاكي للاستلزام التَّخاطبي وارد مؤطر داخل وصف لغوي شامل يطمح لتناول جميع المستويات اللُّغوية (أصوات ، صرف ، نحو ، معان ، بيان ..."[25].

و من ثمَّة وضح " المتوكل " أنَّ " السكاكي " اعتمد على تصنيف الكلام إلى (خبر ، و طلب) ، فيفرع كلا من القسمين إلى أنواع ، و يضع كلاًّ منها شروطا مقامية تتحكَّم في إنجازه ؛ أي في إجرائه مطابقا لمقتضى الحال ، و يتفرَّع عن هذه الأنواع نفسها أغراض أخرى تتولد في حالة إجراء الكلام على خلاف ما يقتضي الكلام[26].

و لأنَّنا غير معنيين بحصر كل أنواع الخبر و الإنشاء ، فسوف نقتصر على عرض بعض أمثلة الطلب الأصلية كالاستفهام ، و تفرعها إلى معانٍ فرعية متولِّدة من خلال السِّياق ، فمن المتفق عليه أنَّ الاستفهام يدلُّ على طلب الفهم ؛ أي طلب العلم بشيء لم يكن معلوما ، وسائل يجهل المعلومة ، و مسؤول يُتوسَّم فيه امتلاك المعلومة ، و تعبير لغوي موجَّه بأداة استفهام ، أو تنغيم صوتي يقوم مقام الأداة ، و عناصر مقاميَّة أخرى ، فإذا توفرت هذه الشروط كلها في إنجاز جملة استفهامية ما ، أُجريَّ الاستفهام على أصله ، و كان استفهاما حقيقيًّا ، أمَّا إذا أنجزت الجملة الاستفهامية في مقام غير مطابق ، فإنَّ معناها الأصلي يخرج إلى معنى آخر ، كما في قوله جلَّ من قائل :﴿**أَحَسِبَ النَّاسُ أَن يُتْرَكُوا أَن يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ**﴾ (سورة العنكبوت ، الآية : 2) ، فقد تفرَّع عن معنى الاستفهام معانٍ متولِّدة تتنوَّع بين(الإنكار، والتَّوبيخ ، والعتاب ، و التَّعجب) ، وهذا التَّعدُّد يشير إلى رحابة معنى الاستفهام في إيحائه بالمعاني الأخرى التي يمكن استخلاصها منه ، و منه أيضا إذا قلت : " هل لي من شفيع ؟ " ، فهي تفيد معنى التَّمني لصعوبة إجراء المعنى الأصلي عن حقيقته ، و قد يفيد الاستبطاء و التَّحضيض ، نحو قولك : " منذ كم دعوتك ؟ " ، و التَّقرير نحو : " أفعلت هذا ؟ " تقصد حمل المخاطب على الإقرار بأنَّه فعل أو أنَّه الفاعل ، و التَّهكم نحو قوله جلَّ في علاه : ﴿**أَصَلَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَتْرُكَ ما يَعبُدُ آباؤُنا أَو أَن نَفعَلَ في أَموالِنا ما نَشاءُ**﴾ (سورة هود ، الآية : 87) ، و الاستبعاد نحو قوله تعالى:﴿**أَنَّى لَهُمُ الذِّكْرَى وَقَدْ جَاءَهُمْ رَسُولٌ مُّبِينٌ**﴾ سورة الدخان ، الآية: 13)[27]. و هكذا لاحظنا أنَّ المعاني التي تشيعها أداة الاستفهام أرحب و أوسع من أن نحددها تحديدا تامًّا ، لذلك نجد المتكلِّم يعمد أحيانا إلى الصَّوت فيرفعه أو يخفضه أو يوزع علوه و انخفاضه في تقطعات و تنغيمات معينة يريد بذلك أن يحمل الأنغام ما أحسَّ أنَّه تفلت من الكلمات و التَّراكيب ، بل إنَّك تراه أحيانا يشير بيده إشارات قصيرة هادئة أو طويلة قوية،و

---

[25] ـ أحمد المتوكل ، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، ط1 ، 1986م ، ص96.

[26] ـ المرجع نفسه ، ص 97.

[27] ـ ينظر : السكاكي (أبو يعقوب بن أبي بكر) ، مفتاح العلوم ، تحقيق : نعيم زرزور ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط2 ، 1407هـ / 1987م ، ص 308 ـ 317 . و ينظر : محمد حسن عبد العزيز ، كيف ننجز الأشياء بالكلمات ؟ ، كلية دار العلوم ، ط1 ، 1996م ، ع 22 ، ص 17.

أحيانا يسخّر تقاطيع وجهه فيقبض ، أو يبسط أو يحرّك رأسه ، و ما شابه ذلك مما يصاحب النُّطق و هو في حقيقته كلام غيرمنطوق[28].

ونخلص من هذا كلّه أنَّ الاستفهام أسلوب حواري تداولي يستلزم لتفسيره عناصر محدَّدة ، فإذا توافرت هذه العناصر بشروطها و مواصفاتها المذكورة ن فذلك الاستفهام الحقيقي ، أمَّا إذا غاب ركن أو غاب القيد الوصفي للركن ، فذلك مؤشر على كون المراد غير الاستفهام ، فيبحث عن المراد في قرائن السياق كالتَّعجب مثلا ، أو السخرية، أو التَّمني ، أو التَّوبيخ ، أو الإرشاد ... إلخ ، هذه المعاني أو الأغراض المختلفة يسميه القدامى خروج الاستفهام عن مقتضاه .

و بعد أن عرض " المتوكل " لاقتراحات " السكاكي " بخصوص أنواع الطلب الأصلية و أغراضه الفرعيَّة (مع تركيزه بشكل رئيسي على نوع أصلي واحد هو الاستفهام) ، خلُص إلى تقويم اقتراحاته ، و استخلاص أنَّ قيمة ما يقترحه بالنِّسبة إلى الوصف الكافي لظاهرة الاستلزام التَّخاطبي يقتضي أن يستجيب التَّحليل لمجموعة من الشروط النَّظرية و التَّجريبية ، غير أنَّه يكتفي من تلك الشروط بشرط ضروري يُمكِّن من الإجابة عن السؤالين :

أ ـ كيف تتم عملية الاستلزام في حدِّ ذاتها ؟ أي كيف يمكن لجملة ما أن تحمل بالإضافة إلى معناها المباشر المدلول عليه بصيغتها معنى آخر ؟

ب ـ ما هو بالضبط المعنى المستلزم ؟ أو بعبارة أخرى ، كيف يمكن التنبؤ بماهية المعنى الذي تستلزمه الجملة تخاطبيًّا ؟[29]

ثمَّ وضَّح " المتوكل " كيفية الانتقال من المعنى الحرفي إلى المعنى غير الحرفي (المستلزم) ؛ مبيِّنا الخطوات التي ينتهجها المتكلِّم و المتلقي لفهم مضمون الحوار بينهما ، مستعينا برأي " السكاكي " في عدول أنواع الطلب عن معانيها الأصلية إلى معانٍ أخرى فرعية ، و يتأتَّى ذلك بالخطوات التَّاليَّة :

1 ـ تحمل أنواع الطلب معانيها الأصليَّة في حالة اتفاقها و شروط إجرائها على الأصل ، و من ثمَّة لا تدلُّ إلاَّ على معناها الحرفي .

2 ـ تنتقل أنواع الطلب من معانيها الأصلية إلى معان أخرى ؛ و ذلك لمخالفة شروط إجرائها على الأصل ، و يتمُّ ذلك في مرحلتين متلازمتين :

الأولى : يؤدِّي عدم المطابقة المقاميَّة إلى خرق أحد شروط إجراء المعنى الأصلي فيمتنع إجراؤه .

الثانية : يتولَّد عن خرق المعنى الأصلي امتناع إجرائه معنى آخر (يناسب المقام)[30].

---

[28] ـ محمد محمد أبو موسى ، دلالات التراكيب دراسة بلاغية ، مكتبة وهبة ، ط1 ، (د . ت) ص 241 .

[29] ـ أحمد المتوكل ، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي ، ص100 .

[30] ـ المرجع نفسه ، ص 98 .

[31] ـ أحمد الإدريسي ، البحث اللِّساني و السيميائي ، سلسلة الندوات ، منشورات كلية الآداب و العلوم الإنسانية ، الرِّباط ، 1401هـ / 1981م ، ص 306، 307 .

[32] ـ ينظر : السكاكي ، مفتاح العلوم ، ص 304 ، 305 ، 402 ، 403 .

و يرى " أحمد الإدريسي " أنَّ " السكاكي " لم يستخدم " الاستلزام " في مستوى علم المعاني[31] ، ذلك أنَّ "السكاكي" يرى أنَّ للجملة في مستوى علم المعاني عدَّة معان ، يتَّحد كلٌّ منها بإضافة قرينة معيَّنة ، و هو ما سماه " مقتضى الحال " . و هو يسمِّي هذا الانتقال " انتقالا استدلاليًّا " ؛ أي إنَّه تمَّ عن طريق الاستدلال ، أمَّا اللُّزوم أو الاستلزام فيعتده " السكاكي " وسيلة للانتقال من الحقيقة إلى المجاز و الكناية[32].

و النحو الوظيفي محكوم بالثنائية المعروفة (قدرة / إنجاز) ، إلاَّ أنَّ القدرة هنا تعني معرفة المتكلِّم ـ المخاطب القواعد التداولية، إلى جانب القواعد الأخرى ، التي تهيِّء فرص إنجاز الكلام في طبقات مقامية معيَّنة[33].

3 ـ تقويم المتوكل لإسهام السكاكي في الاستلزام التَّخاطبي :

لعل أهم ما تبدَّى للمتوكل من خلال إسهام "السكاكي" في ظاهرة الاستلزام التَّخاطبي ، و مقاربتها بما توصل إليه الباحثون الغربيون و على رأسهم جرايس في هذه الظاهرة ، يكمن فيما يلي :

1 ـ أنَّ خروج الطلب بأنواعه إلى معانٍ ، أو أغراض أخرى يعود إلى عدم المطابقة المقاميَّة و هي مسألة تؤدي إلى خرق أحد شروط حمل الكلام على المعنى الأصلي ، كما مرَّ في خروج الاستفهام عن معناه الأصلي الحقيقي إلى معنى عارض ، كالإنكار ، و الزَّجر ، و التمني ، و الاستبطاء ، و التَّحضيض ، على أنَّ "السكاكي" يلتقي مع "جرايس" في هذه المسألة من حيث خرق إحدى قواعد الحوار .

2 ـ أنَّ " السكاكي" في مبدأ الخرق العام يمتاز بالمقارنة بما ذهب إليه "جرايس" بما يلي :

أ ـ الدِّقة : تكمن هذه الدقة في أنَّ السكاكي يعالج خرق شرط من شروط المطابقة من خلال الجملة الطلبية بأنواعها من حيث الانتقال من المعنى الصَّريح إلى المعنى غير الصَّريح ، وفق المقامات المؤثِّرة ، و هي مسألة لا تتوافر في معالجة "جرايس" ، كما مرَّ من حيث حصر الخرق في الخطاب الخبري .

ب ـ القدرة التنبؤيَّة : وتكمن هذه القدرة في أنَّها تمكن القارئ ، أو الناقد من خلال ربط خرق أحد شروط مطابقة المعنى الصَّريح من الجزم بأنَّ الانتقال قد حصل فعلا وفق المقام ، أو الظرف الذي يفرضه سلطانه على القارئ ، أو الناقد ، و هذا الجزم يفضي إلى نفي إمكانية إلغاء الاستلزام ، و هي مسألة تعدُّ عند"جرايس" إحدى خصائص هذا الاستلزام التي يُعتد بها في التقعيد لهذه الظاهرة .

3 ـ ضبط المعنى المستلزم من حيث وضع قواعد توسم بالشمول ، و التَّعميم ، و التنبؤ، و يكتفي "السكاكي" في هذه المسألة ـ في الغالب ـ بتدوين المعاني التي ينتقل إليها في الجملة الطلبية من خلال المعنى الصَّريح، و هي الزجر، و الإنكار، و الاستبطاء ، و الوعيد ، و التَّهديد ، فضلا عن وسمها بأوسام عامة[34].

---

[33] ـ أحمد المتوكل ، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي ، ص 11.

[34] ـ ينظر : المرجع نفسه ، ص 101 .وينظر : أحمد المتوكل ، الاستلزام التخاطبي بين البلاغ العربية و التداوليات الحديثة ، ضمن كتاب : التداوليات ، علم استعمال اللغة ، تنسيق وتقديم : حافظ إسماعيلي علوي ، عالم الكتب الحديث ، ط2، إربد ، الأردن ، 2014م، ص300.

و للمتوكل ملحوظتان على هذه المسألة في إسهام السكاكي :

1 ـ أنَّ تحديد " السكاكي " السابق غير المضبوط لا يُمكِّن من وضع قواعد من أهم مبررات وضعها الاستغناء عن قرائن الأحوال ؛ لأنَّه تحديد يدور في فلك معلومات المقامات المختلفة .

2 ـ إنَّه على الرُّغم من ذلك فإنَّ "المتوكل" يذهب إلى أنَّ اقتراحات "السكاكي" لا تخلو من بعض الإرهاصات التي يمكن أن تسهم في الاستغناء عن قرائن الأحوال ، أو أن تخفِّف من أثرها في تحديد المعنى المراد الانتقال إليه من المعنى الصَّريح ، أو الأصلي ، و هي مسألة تظهر من خلال تحليل " السكاكي " لبعض الأمثلة إذ يومئ في أثناء ذلك إلى أنَّ المعنى المتولِّد ، أو المنتقل إليه هو ذلك المعنى الذي يقابل أحد شروط إجرائه شروط المعنى الأصلي المخروق ، كما أنَّ المعنى المتولِّد ، أو المنتقل إليه من المعنى الصَّريح ، لأنَّه خارق لأحد شروط مطابقة هذا المعنى الصَّريح مقاميًّا في مثل قولك : " هل من شفيع " هو التَّمنِّي الذي يقتضي إجراؤه شرط (غير ممكن الحصول) ، و هو شرط يقابل الشرط المخروق (ممكن الحصول) الذي ينبئ عن أنَّ الاستفهام يُحمل على أصل المراد منه ، أو على المعنى الصَّريح[35].

و ينتهي " المتوكل " في ختام حديثه عن مقاربته الوظيفيَّة التي تدور في فلك اقتراحات " السكاكي " في ظاهرة الاستلزام التَّخاطبي إلى أنَّه يمكن الاتِّكاء على تلك الإشارات ، أو الاقتراحات الموجودة في كتاب(مفتاح العلوم) لوضع قواعد لهذه الظاهرة على وفق التَّعميمين التَّاليين ثانيهما يعتمد على سابقه ، كما يفهم من كلامه .

التعميم الأوَّل : ينتقل بموجبه معنى الجملة من المعنى الصَّريح الظَّاهر (س : الممكن حصوله) لخرق شرط الحمل عليه (طلب الممكن حصوله) إلى المعنى المتولِّد (التَّمنِّي) لخرقه الشَّرط السابق الذي يقابل الشرط غير المخروق (غير ممكن الحصول) ، على أنَّه يمكن صوغ تعميمات جزئيَّة تدور في فلك الانتقال من معنى معيَّن وفق التَّعميم الثاني .

التعميم الثَّاني : و بموجبهتنتقل الجملة الاستفهاميَّة من الدلالة على السُّؤال إلى الدلالة على التَّمنِّي من خلال خرق شرط المطابقة (طلب الممكن حصوله باستعمال أسلوب الاستفهام) ، و هو خرق يؤدِّي إلى طلب غير الممكن حصوله ، و هو ما ينبئ عنه التَّمنِّي ، على أنَّ الاعتداد بما مرَّ في التَّوصل إلى وضع قواعد لظاهرة الاستلزام التَّخاطبي لابدَّ فيه من مراعاة ما يأتي في رأي المتوكل :

1 ـ أن تزاد شروط أخرى على حمل بعض المعاني على الأصل خبريَّة كانت ، أم طلبيَّة على تلك الشروط التي اقترحها " السكاكي " ، لا سيما معاني الطلب ، و أن توضع شروط أخرى لإجراء بعض المعاني التي لم يدقق " السكاكي " في قواعد إجرائها ، كالزَّجر ، و الوعيد ، و التَّهديد ، و الاستبطاء ، و غيرها ، و هي مسألة يمكن أن تسهم في وضع ضوابط الانتقال من معنى إلى آخر (ضبط شرط المعنى المنتقل منه إلى شرط المعنى المنتقل إليه) .

2 ـ أن يُطمأنَّ إلى كون هذه الضوابط ، أو التَّعميمات قادرة على أن تكون صالحة لأنَّ تخضع لسلطانها اللُّغات العالميَّة الأخرى[36].

---

[35] ـ ينظر : أحمد المتوكل ، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي ، ص 102 ، 103 .

[36] ـ ينظر : المرجع نفسه ، ص 102 .

3 ـ رَجْعُ النَّظر و إعادته بدقَّة إلى عرض هذه التَّعميمات ، أو الضوابط على تلك التَّعميمات الحديثة في هذه الظاهرة التي ذكرت في بداية الحديث عنها للإفادة منها إمَّا بالزِّيادة ، أو الاستغناء ، أو الاستبدال : " نظنُّ فيما يخصُّنا رغم أنَّنا لا نستطيع الجزم من الآن أنَّه من الممكن اعتماد التَّعميمات التي تتيحها اقتراحات السكاكي في وصف ظاهرة الاستلزام التَّخاطبي كإحدى خصائص اللُّغات الطبيعيَّة ، بل من الممكن طرحها بديلا ممكنا للتَّحليلات الحديثة المقترحة شريطة أن يُعمل على استيفائه الشروط المقتضاة "[37].

صفوة القول و محصول الحديث ينتهي المتوكل من تحليله لظاهرة الاستلزام التخاطبي للانتصار لبعض مواقف السكاكي على جرايس ، ثمَّ يعود مرة أخرى ليُثبت في مكان آخر أنَّ تحديد السكاكي لبعض القضايا غير مضبوط ، و بعدها يهتدي مجددا بآراء السكاكي إلى وضع تعميمات يُقْعدُ لها لظاهرة الاستلزام التخاطبي، ليقترح في نهاية المطاف ، بعض الخصائص التي تقتضيها اللغات الطبيعية ، و هذا يكشف عن مجادلة عميقة و محاورة علمية دقيقة في تحليل المتوكل .

المصادر و المراجع :

1ـ أحمد الإدريسي ، البحث اللِّساني و السيميائي ، سلسلة الندوات ، منشورات كلية الآداب و العلوم الإنسانية ، الرِّباط ، 1401هـ / 1981م.

2ـ أحمد المتوكل ، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، ط1 ، 1986م.

3ـأحمد المتوكل ، الاستلزام التخاطبي بين البلاغ العربية و التداوليات الحديثة ، ضمن كتاب : التداوليات ، علم استعمال اللغة ، تنسيق وتقديم : حافظ إسماعيلي علوي ، عالم الكتب الحديث ، ط2، إربد ، الأردن ، 2014م.

4ـ باتريك شارودودو ، دومنيك منغنو ، معجم تحليل الخطاب ، ترجمة: عبد القادر المهيري و حمادي صمود ، دار سيناترا ، تونس ، (د. ط) ، 2008م.

5ـ ج ب براون و ج يول ، تحليل الخطاب ، ترجمة و تعليق : الدكتور محمد لطفي الزليطي و الدكتور منير التريكي ،النشر العلمي و المطابع ، الرياض ، (د . ط) ، 1418هـ / 1997م.

6ـ حافظ إسماعيل علوي ، ووليد أحمد عناني ، أسئلة اللغة ، أسئلة اللِّسانيات، حصيلة قرن من اللسانيات في الثقافة العربية، دار الزمان، الرباط ، المغرب ، ط1 ، 2009م.

7ـ السكاكي (أبو يعقوب بن أبي بكر) ، مفتاح العلوم ، تحقيق : نعيم زرزور ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط2 ، 1407هـ / 1987م.

8ـ سالم محمد الأمين الطلبة ، الحجاج في البلاغة المعاصرة ، بحث في بلاغة النقد المعاصر ، دار الكتاب الجديدة المتحدة ، بيروت لبنان، ط1 ، 2008م.

9ـ طه عبد الرحمن ، أصول الحوار و تجديد علم الكلام ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، المغرب ، ط2 ، 200م.

10ـ طه عبد الرحمن ، اللسان و الميزان أو التكوثر العقلي ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، ط1 ، 1988م.

11 ـ عبد الفتاح الحموز ، سيميائية التواصل و التفاهم في التراث العربي القديم ، دار جرير للنشر و التوزيع ، عمان ، (د . ط) ، 2011م.

[37] ـ المرجع نفسه ، ص 103 . وينظر : عبد الفتاح الحموز ، نحو اللغة العربية الوظيفي،ص 584.وينظر : أحمد المتوكل ، الاستلزام التخاطبي بين البلاغ العربية و التداوليات الحديثة،ص 302.

12ـ عبد الفتاح الحموز ، نحو اللغة العربية الوظيفي ، دار جرير للنشر و التوزيع ، ط1، عمان ، 1433هـ/2012م.

13ـ عبد المجيد جحفة ، مدخل إلى الدلالة الحديثة ، دار توبقال للنشر، المغرب ، ط1 ، 2000م .

14ـ عطا محمد موسى ، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين ، دار الإسراء للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، ط1 ، 2002م.

15ـ العياشي أدراوي ، الاستلزام الحواري في التَّداول اللِّساني ، من الوعي بالخصوصيات النوعية للظاهرة إلى وضع القوانين الضابطة لها ، منشورات الاختلاف ، دار الأمان ، الرِّباط ، ط1 ، 1432هـ / 2011م.

16ـ فيليب بلانشيه ، التداولية من أوستين إلى غوفمان ، ترجمة : صابر حباشة ، دار الحوار للنشر و التوزيع ، اللاذقية ، سوريا ، ط1 ، 2007م.

17ـفيلي ساندرس ، نحو نظرية أسلوبية لسانية ، ترجمة : الدكتور خالد محمود جمعة ، دار الفكر للتوزيع ، دمشق ، ط1 ، 1424هـ / 2003م .

18ـ محمد حسن عبد العزيز ، كيف ننجز الأشياء بالكلمات ؟ ، كلية دار العلوم ، ط1 ، 1996م.

19ـ محمد أبو موسى ، دلالات التراكيب دراسة بلاغية ، مكتبة وهبة ، ط1 ، (د . ت).

20ـمحمود أحمد نحلة ، آفاق جديدة في الدرس اللُّغوي المعاصر ، دار المعرفة الجامعية ، (د . ط) ، 2002م.

21ـ نادية رمضان النجار ، الاتجاه التداولي و الوظيفي في الدرس اللغوي ، ط1، 1434هـ / 2013م.